المراهقة السياسية المتأخرة !!

محمد عبدالرحمن المجاهد

بصدق لم نعد نفهم ولا ندري ما هو التوافق والوفاق في رؤية قوانا السياسية وأحزابها وبالذات شركاء السلطة ، فقد تشابه القول علينا مع أننا وكل الناس نعرف أن الوفاق وبالذات السياسي منه لا يتحقق إلا بحسن النيات وبالتعامل بروح الفريق الواحد والعمل على التقارب والتقريب لا التباعد والتبعيد بين فرقاء السلطة، ولكن الأستاذ باسندوة بخطابه العنتري الناري والاستفزازي الأخير في ذكرى «جمعة الكرامة» ، أعطانا مفهوما آخر للوفاق مبنياً على الانفعال والتشنج ، وهو رئيس ما تسمى بحكومة الوفاق ، فبدلا من تهدئة الوضع والموقف والنفوس بين شركاء السلطة والحكومة إذا به يشهر سلاح العنتريات ويبرز المراهقة السياسية المتأخرة التي جاءته بعد أن بلغ من العمر عتيا ..

مما أجج النار التي تحت الرماد واستعدى شركاءه فكاد رد فعلهم أن يأتي على المبادرة الخليجية التي لولاها لما أصبح رئيسا لحكومة الوفاق ولما رشحه اللاعبون من وراء الستار ليكون واجهتهم أمام الشركاء الآخرين، وهو يتوهم أنه لم يرشح لمنصبه إلا لأنه مناضل، كما يحب أن يوهم الناس ، وبالذات من هم صغار السن الذين لم يعرفوا تاريخه السابق ، مع أنه يعرف ذاته جيدا وأنه بعيد كل البعد عن النضال بعد السماء عن الأرض ..

إلا إذا عد تلك المنشورات والبيانات القليلة والنادرة التي كان يعدها ويوزعها في وضح النهار باسم حزب الشعب الاشتراكي أيام الاحتلال البريطاني نوعاً من النضال ، فهذه أكذوبة كبرى ، لأنه وقرينه عبد الله الأصنج أبعد خلق الله عن النضال الوطني الصحيح ، فهما كانا أول من رفض المقاومة المسلحة ضد المستعمر وكانا على خلاف قوي بسبب ذلك مع جبهة التحرير والجبهة القومية ، وذلك ليس أنهما ينهجان أسلوب وسياسة اللاعنف كما صنع المهاتما غاندي في الهند في نضاله ضد الاحتلال البريطاني.. ولكن لأن مصالحهما كانت مرتبطة بمصالح المحتلين وعملائهم من سلاطين ومشايخ في الشطر الجنوبي من الوطن ، وما أن حصل الاستقلال حتى فرا هاربين إلى الشطر الشمالي من الوطن، وظلا ينعمان بالأمان والرعاية في كل العهود التي تعاقبت على السلطة ، وبالذات الأستاذ باسندوة الذي سريعا ما تبرأ من صاحبه الأصنج عندما حلت عليه النائبة ، وظل يداهن ويتمسح لعلي عبدالله صالح حتى أهمله وركنه في البيت ، عند ذلك تلقفه من يحبون الاصطياد في الماء العكر ، فاحتضنوه ونفخوا فيه بأنه الرجل المنقذ ، وأخيرا قبل أحداث الشباب جعلوه رئيسا لمجلسهم الوطني ، الذي ضم (المتردية والنطيحة وما خلف السبع) وهم كل المغامرين والطامحين الذين ينطبق عليهم المثل المصري الذي يقول (إتلم المتعوس على خايب الرجا) ..

وإذا بذلك المناضل والمثقف والسياسي المحنك كما يصفونه يصبح إمعة يسيره الجهلاء من مشايخ القبائل والمغامرين ، وهو ينقاد لهم انقياد الأعمى أو الصبي الغر الجاهل ، حيث يقولون له كن رئيس حكومة فيقول حاضر ، اقدح وذم علي عبد الله صالح الذي احتضنك طوال ثلاثة عقود من الزمن وكنت تسبح له وتمدحه صبحا وعشيا وتحلف بحياة أمك أنه لم يأتِ الزمان بمثله ، فتقول حاضر ، لا تملك لنفسك لا ضراً ولا نفعاً ..

حتى جعل من ذاته مجرد ببغاء يهرف بما يقولون ويشطح ويزمجر وهو لا يستطيع هش ذبابة ، فأصبح مراهقا سياسيا على كبر ، وبدلا من أن يكون الأستاذ باسندوة محايدا ويعمل على التوافق والوفاق الحقيقي ويهدئ الأجواء ويهيئها للحوار الوطني القادم ، ليدخل الجميع مهيأين لتقبل الآخر وتقبل رؤاه وأفكاره ، إذا به ذلك المناضل يعود به الخاطر ويهيأ له وكأنه يقاوم الاستعمار لبريطاني في زمانه ، فيهيج النفوس ويثر النقمة ويدعو بصورة غير مباشرة إلى الثورة ضد من يشاركونه السلطة ..

وتناسى أنه في صنعاء عاصمة الوطن كله وأنه يرأس حكومة الوفاق وأن واجبه طمأنة الناس وشركائه بالذات بأنه عامل تهدئة ووفاق لا عامل فرقة وشقاق ، وقد كان المفروض عليه لو لم تتملكه المراهقة المتأخرة ، أن يعمل وبجدية وصدق إذا كانت تلك الجريمة تقلق راحته وتقض منامه على تشكيل لجنة من المختصين الجنائيين والقانونيين ليقوموا بالتحقيق الجاد ليس في قضية «جمعة الكرامة» التي راح ضحيتها عشرات الشباب فحسب ، ولكن يمتد التحقيق ليشمل كل القضايا سواء قضية ساحة الحرية بتعز أو في أبين وفي عدن وفي غيرها ، على أن يوجه الأستاذ باسندوة كافة الجهات المختصة ويلزمهم بالتعاون مع اللجنة المذكورة وتسهيل مهمتها لتقوم بمهامها ، وعند وضوح الحقيقة وتبين الفاعلين والجناة ، في تلك الحالة يترك للعدالة أن تأخذ مجراها ، وإذا لم يتم تحقيق العدالة وكان هناك قصور أو تقاعس فعليه اللجوء إلى الرئيس التوافقي المنتخب ليدعمه ويحزم أمره وإذا لم فيحق له حينذاك أن يصرخ كما يحلو له وكل الشعب معه ولن يكون عليه أية ملامة ..

ولكن لأنه يدرك أو يتخوف أن يكون الجناة من اللاعبين من وراء الستار هو يعرفهم ومن الجهات التي تدعي ومازالت حتى الآن حماية الشباب وثورتهم ، فلا يحب أن تتكشف الحقيقة ، ويفضل أن يظل الوضع على ما هو عليه من الغموض كي لا ينفضح المستور وتنجلي الحقيقة عن أمور ليست في صالح من دعموه ورأسوه ، أما مسألة إلقاء التهم دون أدلة أو وثائق صحيحة فالكل أيضا يكيلون التهم على «قفا من يشيل» كما يقول المثل ، وكم نتمني أن تظهر الحقيقة الناصعة ويعرف الجناة المجرمون وينالون عقابهم العادل ، إنصافاً للشعب وشبابه ، وإنصافاً للشهداء وأسرهم ، حتى لا تضيع وتذهب تضحيتهم هباءً منثوراً..

وكلمة أقولها للزملاء والأبناء من الكتاب وبالذات الشباب منهم ، عندما تقدحون وتذمون في كتاباتكم عبر الصحف الرسمية والحزبية والخاصة ، في الوقت الذي أعده طيش شباب ومحاولة للقول بأنكم أداة التغيير فإني أيضا أعتبره حقاً مكفولا لكم ، وإن كان الكثير منكم قد مدحوا في صالح أكثر مما مدح الأنبياء ، فالتعبئة الخاطئة وغسيل الدماغ لهما فعلهما ودورهما في التحميس والدفع إلى قول ما لا يجب أن يقال ولكن لا ننسى قيمنا وأخلاقنا عندما ننقد حتى مع من نكره ولا تبخسوا الناس أشياءهم ، ويعلم الله أني لم أستفد من عهد صالح شيئاً، فقد خرجت من الوظيفة العامة بشر ونقير كما يقولون ، ولكني أنبه وأقول لشبابنا الكتاب أنه ليس أحد في الوظيفة العامة إلا وشارك في الخطأ إلا من رحم ربي وهؤلاء قلة قليلة ، فأغلب من يحكمون الآن في حكومة الوفاق الوطني أو في أي موقع آخر ، قد شاركوا بطريقة مباشرة أو بأخرى وأولهم ذلك المناضل باسندوة ..

والأفضل من القدح والذم والعنتريات أن تتم لقاءات تقييمية للمرحلة السابقة تقيما جادا وصحيحا وحقيقيا ، بسلبياتها و إيجابياتها حتى نضمن أن لا نعود إلى المربع نفسه وبوجوه جديدة قد يبدأون بنهم أشد وهمة أقوى للفساد الذي بدأبه الأستاذ المناضل باسندوة بإعفائه للمصلح الكبير جدا حميد الأحمر من مبلغ عشرة مليارات ريال استحقاقات للدولة من ضرائب وخلافها ، ظلت عليه طوال سنوات ، كان يتهرب من دفعها ، استنادا لوجاهة أبيه -رحمه الله- الذي أثبت صحة المثل (أن النار لا تخلف إلا رماد) فأين أولاد الأحمر من أخلاق أبيهم الذي كان حاضنا للوطن ومدافعا عنه ، ومانعا بكل جهده أن لا ينجر الوطن إلى أحداث كمثل ما حدث في العام الماضي لا أعادها الله علينا أبدا ..

ولا شك أن كلمة الأخ رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي في الاجتماع الاستثنائي الأخير بحكومة الوفاق ربما تكون عاملاً كبيراً للتهدئة والإيضاح لرئيس الحكومة عن معنى الوفاق الوطني وعامل (فرملة) لشطحاته ومراهقته السياسية المتأخرة ، وعلى الله الهداية من الضلال ..

< منذ اندلاع الأزمة السياسية في بلادنا وقف المؤتمر الشعبي العام وأنصاره موقفاً إيجابياً ومسؤولاً في التعاطي مع مفردات الأزمة وعناصرها، مغلباً المنطق والعقل، باسطاً كفيه للتحاور مع أطراف العملية السياسية، محافظاً على الشرعية الدستورية ضد المشروع الذي تقوده القوى الانقلابية والشمولية التي أرادت أن تنقلب على كل المكتسبات الوطنية والقيم الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة..

سمير النمر

يا مؤتمريون اتحدوا..!

< هذا الموقف الايجابي للمؤتمر وأنصاره تجسد في تقديمه الكثير من المبادرات الوطنية لحل الأزمة، لكنها قوبلت بالرفض من الطرف الآخر دون أي مبرر لرفضها، والتي كانت مبادرات مغرية جداً وتصب في مصلحة الوطن بكل أطيافه وفئاته الاجتماعية والسياسية، الى أن جاءت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية كحل للأزمة السياسية للبلد، حينها قبلها الطرف الآخر لا لشيء إلا لأنها مفروضة عليهم من المجتمع الدولي والاقليمي، فتم القبول بها بكل علاتها وماْخذها، حيث إن المبادرة الخليجية وضعت البلد تحت الوصاية الدولية والاقليمية، ورغم ذلك كان المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه أول المبادرين لتنفيذ المبادرة الخليجية على أمل أن تكون بمثابة مخرج سلمي للأزمة التي تمر بها البلاد من أجل الخروج من النفق المظلم الذي فرضته القوى الانقلابية على بلادنا التي كادت تنزلق الى أتون حرب أهلية لولا عناية الله ثم حكمة قيادة المؤتمر الشعبي العام والشعب اليمني الذي تجرع الأمرّين خلال الأزمة رغبةً في الخروج منها، ولهذا فقد قام المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه بتنفيذ ما يخصه من بنود المبادرة، وتم تشكيل حكومة الوفاق الوطني وبعدها تم إجراء الانتخابات الرئاسية التوافقية، رغم تعنت الطرف الآخر في تنفيذ ما يخصه من بنود المبادرة، والواقع الحي يشهد على ذلك، ورغم هذه التنازلات التي قدمها المؤتمر إلا أن الأمور كما تبدو تسير بصورة غير طبيعية من خلال انحراف مسارات التوافق الوطني باستهداف المؤتمر الشعبي العام وحلفائه بصورة واضحة وتحت غطاء المبادرة الخليجية والتي أصبحت عبارة عن سيف مسلط على رقاب أعضاء وكوادر المؤتمر الشعبي العام والشعب اليمني لخدمة المشروع الانقلابي الشمولي لبعض القوى المتطرفة التي تتبنى مشروع الاجتثاث لكل من يخالفها .. مشروع اجتثاث المؤتمر وكوادره ومكتسباته الديمقراطية ظهر بشكل واضح من خلال سياسات الإقصاء التي تمارس ضد عناصر المؤتمر في مختلف مؤسسات الدولة بصورة انتقامية وتحت غطاء المبادرة الخليجية ورعاتها الاقليميين والدوليين، فالانقلاب على قانون السلطة المحلية وتجاوز إرادة الناس في اختيار من يمثلهم وفقاً لقانون السلطة المحلية النافذ يعتبر في نظر معظم أبناء الشعب اليمني عبارة عن انقلاب مبطن على الشرعية القانونية والدستورية وعلى إرادة الناس والمكتسبات الديمقراطية لأبناء الشعب اليمني والعودة بالبلاد الى أيام الحكم الشمولي المركزي، وهذه الممارسات الشمولية لاشك أنها تخدم أصحاب المشروع الظلامي المتطرف تحت غطاء المبادرة.. وما نستغرب له ويثير دهشتنا أمام هذا المشروع الإقصائي- الذي يستهدف عناصر المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه- أن قيادات في المؤتمر أصبحت غير قادرة على الدفاع عن أنصارها وأعضائها وعن مصادرة إرادات الناس خاصة فيما يتعلق بالانقلاب على قانون السلطة المحلية، رغم أن المبادرة الخليجية ليس لها أية علاقة بالسلطة المحلية لا من قريب ولا من بعيد..

وأعتقد أن هذا الموقف لقيادة المؤتمر الشعبي العام وحلفائه تجاه ما يحدث لأعضائهم وكوادرهم سيضعها أمام خيارين لا ثالث لهما: الخيار الأول أن تكون قادرة على أن تعبر عن تطلعات وأهداف وطموحات أعضائها وكوادرها، مدافعةً عن حقوقهم وإرادتهم الشعبية في ممارسة حقوقهم القانونية والدستورية بما يخدم المشروع المدني والديمقراطي الذي انتهجه المؤتمر منذ تأسيسه، وبهذا الخيار فإن قيادة المؤتمر وحلفائه ستكون بمثابة النبض المعبر عن تطلعات وطموحات جماهيرها وستلتحم أكثر بقواعدها وأنصارها الشعبية..

أما الخيار الثاني فهو أن تمضي قيادة المؤتمر وحلفائه في الطريق الذي يخطط له وينسج مساره المتطرفون في المشترك لمواصلة إقصاء وتهميش أعضائها وكوادرها وأنصارها، وبما يخدم أصحاب المشاريع الظلامية..

وفي حال قررت القيادة المؤتمرية أن تمضي في هذا الخيار فإن أعضاء وكوادر وأنصار المؤتمر وحلفاءه والذين يشكلون غالبية أبناء الشعب اليمني سيحددون لهم خيارات وبدائل أخرى بعيداً عن قيادتهم، باعتبار أنهم ليسوا قطيعاً حزبياً أو شمولياً كما في الاحزاب الشمولية الاخرى الذين تحركهم فتاوى الشيخ والمرشد، وإنما نحن في المؤتمر أحرار ونعرف جوانب الخطأ والصواب، ومواقفنا دائماً تتحرك وفقاً للمصلحة الوطنية، وإذا مضى أعضاء المؤتمر وأنصاره في هذا الخيار وحددوا لهم مسارات وخيارات جديدة بعيداً عن قيادتهم، فحينها لن تستطيع قيادة المؤتمر أن توقف هذا الطوفان البشري الذي سيغير مسار الاحداث ويقلب الطاولة على الجميع ويفرض واقعاً جديداً وتحالفات جديدة.. ولهذا إذا لم ترجع الأمور الى نصابها الحقيقي والوطني ويدرك الجميع خطورة المسار الذي يجري تنفيذه الآن ضد المؤتمر وحلفائه وأنصاره فإن الطوفان الجديد لاشك قادم ولن تستطيع أية قوة في العالم أن توقفه وسيقذف بكل من يعترض طريقه في مزبلة التاريخ.. وأعتقد بل وأجزم أن اللحظة الوطنية التي نعيشها الآن بكل تشوهاتها وتناقضاتها، ستتمخض عنها ولادة جديدة ومسمى جديد سيكون بمثابة مفاجأة غير متوقعة للجميع، تغير مسار الاحداث والحسابات وترسم خارطة جديدة للتحولات لا تستطيع أية قوة التحكم في مساراتها.. ومن هنا فإنني أدعو أعضاء وأنصار وحلفاء المؤتمر الشعبي العام إلى الوقوف صفاً واحداً أمام المشاريع الشمولية والاقصائية ومواجهتها بكل قوة وحزم وإرادة صلبة وعزيمة لا تلين بما يخدم الوطن وأمنه واستقراره ووحدته وسيادته ويحقق الدولة المدنية الحديثة، ما لم فإننا سنكون كالأيتام على مآدب اللئام.

«الإخوان» ووعي الاجتثاث من الاشتراكي - إلى الشعبي

< بعد حرب صيف 94م التي أشعلها وفجرها بدرجة أساسية حزب الاصلاح، وأفتى بوجوبها وشرعيتها قيادات إصلاحية متطرفة، باعتبارها حرباً مقدسة بين فئة مؤمنة وفئة ضالة أو بين دار كفر ودار إسلام، توقع الجميع انهيار شامل للحزب الاشتراكي اليمني، وأنه لن يتمكن من النهوض مرة أخرى، فكل المعطيات حينها كانت تؤكد ذلك، وأيضاً التوجهات السياسية تجاه الحزب خاصة توجهات الإصلاح الرامية الى القضاء نهائياً على الحزب الاشتراكي ومحوه من الخارطة السياسية، لذا ظهر الإصلاح بعد الحرب مباشرة، أكثر حماساً واندفاعاً من المؤتمر الشعبي العام بخصوص إصدار بحل الحزب الاشتراكي ومنعه من مزاولة أي نشاط سياسي وتنظيمي مجدداً..

محمد علي عناش

كان موقف الاصلاح تجاه هذه المسألة موقفاً جماعياً على مستوى القيادات والقواعد، وعلى مستوى القيادات الدينية والقيادات السياسية، فلم يكن هناك ثمة معترض، حيث تساوى الجميع في تحقيق غاية واحدة وهدف واحد، فالذي لم يصدر فتوى دينية بحق الحزب الاشتراكي أصدر فتوى سياسية.. وكما قيل كل الطرق تؤدي الى روما..

هذه المسألة أخذت موقفاً متبايناً في أروقة المؤتمر الشعبي العام، فالذين كانوا مع قرار الحل- وهم قوى تقليدية تمت في غالبيتها بعلاقة صلة ثقافية أو تنظيمية مع الاصلاح- جُوبهوا بموقف رافض من قبل قوى سياسية مؤتمرية ليبرالية التوجه، وحُسم الأمر لصالح رفض قرار حل الحزب الاشتراكي، استشعاراً من هذه القوى المؤتمرية، بأن قرار الحل سيخل بالمعادلة السياسية، ولن يخدم التطور السياسي والنهج الديمقراطي في البلاد، وهو موقف كل القوى المدنية والثقافية الحزبية والمستقلة، الذين كانوا يدركون أهمية الحزب الاشتراكي في الحياة السياسية وترسيخ قيم الوحدة والديمقراطية، بل ويراهنون عليه في قيادة المشروع الحداثي والتنويري في البلاد..

ظل الحزب الاشتراكي سواءً قبل الحرب أو بعدها، هدفاً استراتيجياً لتوجهات الاصلاح العدائية والانتقامية مستمرة وبوتيرة عالية، وكأن خطة أسامة بن لادن المتعلقة بالقضاء على الحزب الاشتراكي وتحرير المحافظات الجنوبية منه- وهي الخطة التي كان بن لادن قد أجّلها حتى يتم الانتهاء من مرحلة افغانستان- قد أخذت تنفذ بحذافيرها على يد الاصلاح، وهو ما يؤكد استجابة الاصلاح لدعوة كان قد وجهها بن لادن سنة ٩١م لقيادات متطرفة في الاصلاح للاشتراك والتعاون في تحقيق ذات الهدف والغاية، وليس صحيحاً ما تردد من أن الاصلاح تحفظ على هذه الدعوة ولم يستجب لها.

من المؤكد أن فكرة اجتثاث القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة في الساحة هي فكرة متأصلة في وعي وتوجهات الاصلاح وهاجس ملازم له حتى اللحظة، ولم تسلم منه حتى الائتلافات والتكتلات الثورية الفاعلة في الساحات والتي حاولت أن تتحرر من سيطرة الاصلاح، وأن تشكل صوتاً شبابياً وجماهيرياً معارضاً لمواقف الاصلاح وإرهابه الثقافي والفكري وعلاقته المشبوهة مع تنظيم القاعدة، ويأتي على رأس هذه الائتلافات التي أصبحت هدفاً من أهداف الاصلاح الإقصائية، التحالف المدني - كتلة الصمود - ملتقى القوى الثورية.

وبالعودة الى التوجهات الاجتثاثية المسعورة لحزب الإصلاح تجاه الحزب الاشتراكي، فقد كانت توجهات ممنهجة تحمل أبعاداً وأهدافاً استراتيجية في أجندة الاصلاح وطموحاته المستقبلية من أهمها:

- القضاء على عدو تاريخي يُعتبر في أدبيات القيادات المتطرفة في الاصلاح في حكم الخارج عن الملة والمحارب للدين الاسلامي.
- ملء الفراغ السياسي والجماهيري الذي سيتركه الحزب في المحافظات الجنوبية.
- القضاء على ماكينة ثقافية وفكرية كبيرة يمتلكها الحزب الاشتراكي طالما أزعجت الاصلاح كثيراً وفككت منظومته الفكرية والدينية المتشددة.
- القضاء على خبرة وتجربة مؤسسية هائلة في الحكم في جميع المجالات.
- منع أي تقارب أو تحالف مستقبلي بين الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام.
- الانتقام من الحزب الاشتراكي الذي قدم اثناء الأزمة- أي قبل اندلاع حرب ٩٤م بأشهر قليلة- ملفاً كاملاً للسلطات المصرية يتضمن معلومات دقيقة عن أنشطة وتحركات عناصر من تنظيم الجهاد المصري في اليمن، ومنها عناصر وقيادات مطلوبة أمنياً، يعتقد أن الدكتور أيمن الظواهري من ضمن من شملهم الملف، وعلاقة قيادات متطرفة في الاصلاح بتوفير ملاذ آمن لهم، بل وتحويل اليمن الى ترانزيت لعبور عناصر هذا التنظيم الى باكستان وافغانستان.

وعلى الرغم من كل ما تعرض له الحزب الاشتراكي من ضربات، إلا أنه فاجأ الجميع بنهوضه من جديد تحت قيادة أمينه العام السابق القيادي الجسور علي صالح عباد مقبل، الذي تمكن في أسوأ الظروف التي مر بها الحزب وأخطرها على الاطلاق، من أن يلملم شتات الحزب، وأن يبث لدى أعضائه روح النضال وإرادة التحدي وعزيمة إكمال مشوار مشروع التحديث للحزب الاشتراكي اليمني.

كما عاودت صحيفة «الثوري» الصدور وسجلت حضوراً إعلامياً قوياً ومؤثراً، بل وأصبحت من أكثر الصحف انتشاراً، وأهم المنابر الاعلامية التي تشكل رأياً عاماً واسعاً في البلاد، لم تكن «الثوري» منبراً سياسياً فقط وإنما أيضاً منبر ثقافي وفكري وتحليلي متميز، ومنبر حداثي وعصري يحترم العقل ويحترم الحقيقة ويجسدها، لم تتمكن كل وسائط ومنابر الاصلاح الاعلامية من مجاراة «الثوري» أو مواجهتها بنفس الأداة الثقافية والفكرية، وإنما عبر التحريض عليها وجرجرتها في المحاكم، وعبر الفتاوى والاحتساب وعبر «مَنْ كتب لبج».

حزب الاصلاح الذي يطرح نفسه اليوم كمدافع عن الحرية والديمقراطية- والتي يرغب أن يكفيها بما تتواءم مع أهدافه وطموحاته- يعتبر السبب الاول في تعثر التجربة الديمقراطية في اليمن والمعوق الرئيس لتطورها ونضوجها، فقد عمل بكل الوسائل والامكانات، على إفشال جهود الكتلة الوطنية المعارضة التي تشكلت تحت مسمى «مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة» بقيادة الحزب الاشتراكي، وإعاقة فعالياته وأنشطته وتحركاته الجماهيرية، امتداداً لتوجهاته التآمرية على القوى السياسية والدسائس التي ظل يحيكها ضدها، وامتداداً لنزعته الاقصائية والإلغائية تجاه كل مختلف معه فكراً وتوجهاً، لذا كان أكثر حماساً على إقرار التعديلات الدستورية المعيقة لنشاط الاحزاب والمؤسسات المدنية، والمعيقة لتطور الحياة السياسية والديمقراطية، وكان أكثر حماساً في مجلس النواب لإفشال تزكية مرشح مجلس التنسيق الاعلى لأحزاب المعارضة للانتخابات الرئاسية في سبتمبر ١٩٩٩م الاستاذ علي صالح عباد مقبل، وبانتهازية مفرطة في النفاق السياسي، أعلن على لسان أمينه العام محمد اليدومي، أن مرشح الاصلاح هو الرئيس علي عبدالله صالح، وليبحث له المؤتمر الشعبي العام عن مرشح.

يدرك حالياً الكثير من أعضاء وكوادر وأنصار الحزب الاشتراكي حجم التآمر الذي تعرض له الحزب من قبل حزب الاصلاح، وكيف تمكن في نهاية المطاف وفي ظل تحالف اللقاء المشترك أن يشل فاعليته ويعطل طاقاته ويستولي على مساحة واسعة من حضوره الجماهيري..

فالحزب الاشتراكي في ظل قائده الاستثنائي (مقبل) تمكن منفرداً في انتخابات المجالس المحلية في ابريل ٢٠٠١م وفي مواجهة المؤتمر والاصلاح، من أن يفوز بأكثر من (٥٤٦) عضواً محلياً، وهو إنجاز انتخابي كبير يعكس حضوراً جماهيرياً قوياً ومؤثراً للاشتراكي في الساحة السياسية، غير أن هذا الرقم تقلص الى ما دون (٣٩٠) عضواً محلياً في انتخابات ٢٠٠٦م والتي خاضها في إطار اللقاء المشترك.

تُرى كم سوف يحصد الاشتراكي اليوم فيما لو أجريت انتخابات محلية أو نيابية؟ من المؤكد أن النتيجة كارثية وصادمة بكل ما تحمله الكلمة من معنى.. يدرك قيادات الحزب هذا الأمر، لذا لا يطرحون قضية الانتخابات ولا يناقشونها، وسوف يكونون أكثر الداعين والمطالبين بتأجيلها وبأسباب واهية.

كل المحللين السياسيين يجمعون اليوم على أن الحزب الإشتراكي اليمني يعيش أسوأ حالاته ضعفاً وتدهوراً، ويدركون أنه الخاسر الأكبر في معادلة التحالف السياسي «اللقاء المشترك»، وخصوصاً مع حزب الاصلاح، وأن كل المتغيرات السياسية والثقافية والجماهيرية التي حدثت منذ ٢٠٠٢م حتى اليوم كانت على حساب الحزب الاشتراكي وحضوره الجماهيري والتنظيمي ورصيده التاريخي.

الحزب الاشتراكي اليوم هو في أمسّ الحاجة الى التنظير ومراجعة الحسابات والمواقف.. في أمسّ الحاجة الى الاصطفاف الذي هو في حد ذاته يتماشى ويتناغم مع الاصطفاف الوطني، في مواجهة الانهيار ومواجهة أعداء الحرية والديمقراطية والدولة المدنية، فالثورة الحقيقية في الحالة اليمنية لها معنى آخر واتجاه آخر غير الذي ترسمه وتحدده الساحات بطريقة قوى الاصلاح أو بطريقة الماوري ونصر مصطفى وجورية مشهور أو حتى بالدموع التي لا تطفئ نيراناً ولا حرائق بل تزيدها اشتعالا.

إلى المؤتمر الشعبي العام

العين عليك باعتبارك المحطة قبل الأخيرة في مشروع الاجتثاث الاصلاحي، ولكن لديك من القوة والامكانات ما يجعلك القوة السياسية والوطنية الأكثر حضوراً وفاعلية وتعبيراً عن طموحات الشعب، بل ويمكنك من أن تصنع ثورة حقيقية أنضج وأرقى من ثورة أدعياء الثورة بمنطقتي الحصبة وأرحب.

الأمر يحتاج الى تقييم وإلى دراسة واعية وقرارات صائبة وتفعيل المستويات التنظيمية والقطاعات الشبابية.. الأمر يحتاج وعلى وجه السرعة الى ثورة مضادة في الشارع أيضاً، تحمل مشروعاً وطنياً وحضارياً، وتعبر عن تطلعات وطموحات كل أبناء الشعب.